مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: استقراء الأفكار النقدية عند المقريزي "دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود"
اسم الكاتب: د. أسامة سعيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4649
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 16:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

استقراء الأفكار النقدية عند المقريزي

"دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود"

الدكتور أسامة سعيد*

(تاريخ الإيداع 19 / 11 / 2014. قُبِل للنشر في 12 / 3 / 2015)

□ ملخّص □

يتناول البحث الأفكار الاقتصادية والنقدية عند المقريزي التي تسهم في التصدي للأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي والاجتماعي. هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الفكر النقدي عند المقريزي وريادته وسبقه للمفكرين الغربيين في مجال تحليل الأزمة الاقتصادية من زاوية نقدية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الفكر الاقتصادي والنقدي ليس من نتاج غربي، وإنما ساهم العرب المسلمون بفعالية في وضع أسسه ونظرياته، وكان المقريزي سباقاً في وضع أسس النظرية الكمية في النقود، وفي قانون أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول، المنسوب خطأً إلى توماس غريشام. كما توصلت الدراسة إلى أن الحل لأي أزمة اقتصادية يعتمد في جانب أساسي منه على معالجة نقدية، وإصلاح في الإدارة العامة.

الكلمات المفتاحية: العملة، النظرية الكمية في النقود، قانون غريشام، التضخم، الأزمات الاقتصادية .

*مدرس – الجامعة الافتراضية السورية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

Monetary Ideas at Maqrizi in his Book Islamic Money labeled "Shozour" Contracts to Mention the Money

Dr. Ousama saeed*

(Received 19 / 11 / 2014. Accepted 12 / 3 / 2015)

□ ABSTRACT □

This research deals with economic ideas and monetary at Makrisi that contribute to addressing the economic crisis and achieve monetary, economic and social stability. The study aimed to highlight the importance of critical thinking at Makrisi and leadership and was preceded by the Western thinkers in the field of analysis of the economic crisis in terms of monetary. The results showed that the economic thought and the monetary is not the product of Western but Arab Muslims contributed effectively in the development of foundations and theories, and was Makrisi race in laying the foundations of The quantity theory of money and currency law that expels bad from the good currency trading error attributed to Thomas Grisham. The study also found that the solution to any economic crisis depends on a fundamental aspect of it to handle monetary and reform in the public administration.

Key Words: Currency, Quantity Theory of Money, Gresham`s law, Inflation, Economics Crisis.

*Assistant Professor, Syrian Virtual University, Syria.

مقدمة:

تعرضت الأفكار النقدية عند العرب للإهمال، ولم تلق الاهتمام البحثي المناسب وتم رد الفكر النقدي إلى مفكري الغرب، حيث يعدونه ظاهرة أوربية أمريكية. وباتت محاولة الاقتصاديين الغربين تغييب دور الفكر النقدي لدى المسلمين العرب في المساهمة في بناء النظريات النقدية الحديثة واضحة، فهم يحاولون إظهار الفكر النقدي على أنه نتاج فكر غربي فقط، يبدأ مع الحضارة اليونانية والرومانية، وينتهي بالفكر النقدي الغربي الحالي. بالمقابل، لم يقم المفكرين النقديين العرب بإظهار دور وأهمية الفكر النقدي عند العرب المسلمين بشكل مناسب، وهذا إما أن يكون ناجماً عن عدم اطلاع، أو بسبب التسليم لما جاء به المفكرون الغربيون. وعندما نتناول كتاباً أو مقالاً عن تاريخ الفكر النقدي وضع من قبل اقتصاديين عرب نلاحظ أنهم لا يتعرضون إلى مساهمات العرب المسلمين في هذا المجال، وإن تناولوا الموضوع فإنهم يمروا عليه بسرعة ودون تعمق، معتبرين التفكير الغربي هو الأساس في هذا الجانب. وهذا غير منصف، إذ تمتد فترة مساهمة العرب المسلمين في هذا الجانب من صدر الإسلام إلى القرون الوسطى[1]، حيث كان الغرب يعيش في مرحلة التخلف على جميع الصعد، بينما كان المسلمون العرب يعيشون فترة نهضتهم العلمية في مجال الرياضيات والاقتصاد والطب والفيزياء وغيرها، فالفكر الاقتصادي العربي بلغ ذروته في القرن الخامس عشر الميلادي بظهور مفكرين كـ ابن خلدون[2] وابن الدُّلجي[3] والمقريزي (الرداوي، العلي،2012).

إن التعرض لدراسة الفكر الاقتصادي النقدي عند الاقتصاديين العرب وخاصة عند المقريزي، وتبيان تاريخ ظهوره وتطوره، سيوضح لنا فيما إذا كان الفكر النقدي الاقتصادي العربي قد سبق غيره من الأفكار الغربية أم لا. وفيما إذا أسهم فعلاً في بناء النظرية النقدية الحديثة، وطرح حلولاً فعالة للأزمات الاقتصادية أم لا.

مشكلة البحث

من خلال البحث في العديد من الكتب الغربية[4] وكذا العربية التي تتحدث عن تطور الأفكار النقدية وصولا إلى النظرية النقدية الحديثة، نرى أن مساهمات الاقتصاديين العرب تكاد تكون غائبة أو مغيبة، بالرغم من أهميتها ودورها المؤسس للنظرية النقدية. فالمفكرون النقديون العرب كالمقريزي وابن خلدون والدُّلجي وغيرهم قاموا بدراسات اقتصادية عميقة عن الأزمات الاقتصادية، وقدموا حلولاً فعالة يمكن الاستفادة منها إلى يومنا هذا. من هنا وجدنا ضرورة إظهار مساهمات المقريزي في بناء الفكر النقدي من جهة أولى، والاستفادة منها في معالجة أزمة الارتفاع العام للأسعار من جهة ثانية. وتتحدد مشكلة البحث في عرض أهم الأفكار النقدية عند المقريزي من خلال كتابه النقود الإسلامية. وبصورة أكثر تحديدا، يمكن عرض مشكلة البحث لهذه الدراسة في التساؤلات الآتية:

---

[1] المقصود بالعصور الوسطى، تلك الفترة الممتدة من تاريخ سقوط الإمبراطورية الرومانية على يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي، والمستمرة إلى سقوط القسطنطينية في يد الأتراك في القرن الخامس عشر (لبيب شقير، 1977، ص53).

[2] عبد الرحمن محمد بن خلدون، ولد سنة 1332م في تونس، وتوفي في القاهرة في سنة 1404، مؤسس علم الاجتماع، كان كثير الأسفار: الأندلس، دول المغرب العربي، مصر، الشام، الحجاز. من أشهر مؤلفاته المقدمة. وسبق بأفكاره ما توصل إليه الآخرون كاوكست كونت بقرون. وتتميز الأفكار الاقتصادية حول القيمة و الثمن التي تناولها ابن خلدون بانفصالها التام عن اعتبارات الدين والأخلاق ودراسة المشكلات الاقتصادية بصورة مستقلة.

[3] هو شهاب الدين علي بن عبد الله الدُّلجي (نسبة إلى دُلجة بصعيد مصر)، تعلم في مصر، واشتهر في دمشق، ولد سنة 1369م ومات سنة 1435م في القاهرة. ومن أشهر كتبه الفلاكة والمفلوكون، أي الفقر والفقراء.

[4] Brealey and Myers,2003.C.D.Echaudemaison,1996

هل كان للمقريزي السبق في وضع مبادئ الفكر النقدي المؤسس للنظرية النقدية؟

هل سبق المقريزي غريشام في وضع قانون أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة؟

ما أراء المقريزي حول التضخم؟ وما علاجه؟

ما علاقة كمية النقود الرديئة بارتفاع الأسعار؟

ما سبل مواجهة الأزمات الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين أساسيتين وهما:

1-أسهم المقريزي في وضع أسس الفكر النقدي: النظرية الكمية في النقود، وقانون العملة الرديئة، وقد سبق علماء الغرب في ذلك.

2-تعتبر المعالجة النقدية عنصراً أساسياً في معالجة الأزمات الاقتصادية.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال النقاط الآتية:

1- قلة عدد الدراسات والبحوث العربية والمحلية التي تناولت دراسة الأفكار الاقتصادية النقدية عند المقريزي، وتوظيف هذه الأفكار والاستفادة منها في معالجة أزماتنا الاقتصادية المختلفة، بدلاً من العودة إلى الفكر الكينزي فقط، فأفضل الحلول الاقتصادية لمشكلاتنا هو ذاك الحل الذي يأتي من داخل هذه البيئة ومن مفكريها.

2-الاتجاه المتزايد لظهور الأزمات الاقتصادية، وضرورة تقديم الحلول والمعالجات المعتمدة على معالجات نقدية فعلية، الأمر الذي أوجب عرض أفكار المقريزي في معالجة الأزمات الاقتصادية من زاوية نقدية سياسية.

3-وضع مجموعة من النتائج والمقترحات التي ينبغي مراعاتها عند مواجهة أزمة اقتصادية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الوصول إلى الغايات الآتية :

1- تسليط الضوء على واحد من أهم الرواد العرب الأوائل في مجال الاقتصاد النقدي.
2- إظهار مستوى تطور الفكر النقدي عند المقريزي في العصور الوسطى.
3- بيان الأفكار النقدية عند المقريزي، وإظهار حقيقة سبق غيره من المفكرين الغربيين.
4- بيان وتحليل آراء المقريزي حول التضخم وكيفية معالجته.
5- إظهار أن معالجة الأزمة الاقتصادية يتم عبر سياسات نقدية سليمة.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على الأسلوب التاريخي للمنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال تتبع الأفكار التي عرضها المقريزي في كتابه النقود الإسلامية، وقراءتها وتحليلها للوصول إلى عرض الفكر النقدي عند المقريزي.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث دراسات أجنبية سابقة ذات صلة بالموضوع. كما لا توجد دراسات سابقة عربية معمقة كثيرة تناولت الفكر الاقتصادي النقدي عند أحمد تقي الدين المقريزي على حد علم الباحث، فأغلب الدراسات التي اطلع عليها الباحث ركزت على الجانب الاقتصادي، وبدرجة أقل على الجانب النقدي، ومن الدراسات التي اطلع عليها الباحث:

– **دراسة (الغامدي، 1992) بعنوان الآراء الاقتصادية للإمام المقريزي، دراسة مقارنة.** هدفت الدراسة إلى عرض الأفكار الاقتصادية عند المقريزي المتعلقة بالاستثمار والاستهلاك والادخار والتوزيع والتضخم والتغير في قيمة النقود وأثره على الأسعار. كما هدفت أيضاً إلى تبيان الأسلوب التحليلي للظواهر الاقتصادية عند المقريزي وكيفية تفسير أسبابها. وتوصل الباحث إلى أن المقريزي يعد من الاقتصاديين الأوائل الذين تناولوا هذه الموضوعات، وأنه الواضع لأسس النظرية الكمية في النقود، كما توصل الباحث إلى أن الحلول التي قدمها المقريزي للأزمات الاقتصادية، التي عرفتها الدولة الإسلامية في الحقبة العباسية والمملوكية، تشبه الحلول المقدمة للأزمات الحديثة التي عرفتها الدول الغربية كأزمة 1929.

– **دراسة (السبهاني، 1998) بعنوان، النقود الإسلامية، كما ينبغي أن تكون.** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة كفاءة النقود من خلال تحقيق التناسب بين كمية النقود في التداول وحجم العرض السلعي فقط، دون الاعتماد على الذهب. حيث حاولت الدراسة أن تبرهن أن هذا التناسب يضمن استقرار قيمة الوحدة النقدية باستمرار، وتبقى قيمتها مستقرة طالما بقي هذا التناسب قائماً. وتوصلت الدراسة إلى أن استقرار قيمة النقود الذي هو شرط جوهري لكفاءتها في أداء وظائفها، ليس من خلال العودة إلى نظام المعدنين كما دعا المقريزي، لأن نظام المعدنين (الذهب والفضة) الذي كان على عهد التشريع لا يكفل استقرار قيمة الوحدة النقدية بشكل تلقائي.

– **دراسة (طرطار، 2008) بعنوان: بعض آراء المقريزي الاقتصادية والوقائع المواكبة لعصره.** هدفت الدراسة إلى التعرف على الأفكار الاقتصادية عند المقريزي وعلى الحلول التي قدمها لمواجهة الأزمات الاقتصادية. واعتمد الباحث على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي. ومن النتائج التي توصل إليها أن المقريزي من رواد الفكر الاقتصادي الذين فسروا الظواهر الاقتصادية، واعتبره أول من تحدث عن الفساد الإداري، وأنه تعرض للمالية العامة من خلال تعرضه لميزانية الدولة وكيف تدار.

– **دراسة (الجبوري، 2012) بعنوان تاريخ الأزمات الاقتصادية الإسلامية الأسباب والمعالجات.** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المسببة للأزمات في العصر العباسي، وكيف تم معالجتها وآراء المقريزي حولها. اعتمد الباحث في بحثة على المناهج: التاريخي والوصفي والاستدلالي. وتوصل الباحث إلى تقاطع مع وجهة نظر المقريزي التي تعزي الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الدولة العباسية وكذا الدولة المملوكية إلى الفتن، والحروب، وكثرة البذخ والإسراف والثراء غير المشروع لبعض الوزراء والكتاب، وحدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف، والحل كان من خلال تقليص النفقات وضرب النقود لتأمين السيولة النقدية ومصادرة أموال الوزراء والكتاب الذين يتم خلعهم، بل وحتى أموال قسم من الخلفاء، واقتراض الأموال من التجار على أن تسدد لهم الأموال حال تحسن مالية الدولة.

التعقيب على الدراسات السابقة: من خلال عرض الدراسات السابقة وتحليلها يمكن تسجيل النتائج الآتية:

1-اهتمت هذه الدراسات بإبراز كيفية معالجة الأزمات الاقتصادية في ظل الدولة العباسية ودولة المماليك، وركزت على الجانب الاقتصادي ولم تعط أهمية للجانب النقدي على اعتباره سبب من أسباب الأزمة، والحل ينطلق من معرفة السبب ومن ثم معالجته.

2-تناولت معظم هذه الدراسات الأزمات الاقتصادية من زاوية تاريخية وصفية، وأهملت الجانب التحليلي.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1-تعد هذه الدراسة من بين الدراسات القليلة التي تتناول الموضوع من زاوية نقدية في حدود علم الباحث. حيث سيحاول الباحث إبراز الفكر النقدي عند المقريزي، وسبقه في عرض الأزمة الاقتصادية من زاوية نقدية.

2-قدمت الدراسة نتائج ومقترحات يمكن الاستفادة منها، وتطبيقها لتجنب الأزمات الاقتصادية والنقدية، وإمكانية معالجتها مستقبلاً في حال حدوثها.

هيكل البحث

يتكون البحث من مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث. تناول الباحث في المبحث الأول حياة المقريزي وعصره، وتناول في المبحث الثاني الفكر الاقتصادي عند المقريزي، وتم في المبحث الثالث التعرض للأفكار النقدية عند المقريزي في معالجة الأزمة الاقتصادية.

النتائج والمناقشة:

المبحث الأول- حياة المقريزي وعصره:

1-حياة المقريزي:

أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم تقي الدين المقريزي، يُنسب إلى مقريز، وهي حارة المقارزة بمدينة بعلبك في لبنان التي انحدرت منها أسرته. انتقلت عائلته في حياة أبيه علي بن عبد القادر إلى القاهرة، والذي عمل في القضاء ثم في الكتابة في ديوان الإنشاء في القاهرة. كان مولد المقريزي في القاهرة في عام 1364م (760هـ)، وهي محل اختلاف[1]، وتوفي في 1441 م (845 هـ) في القاهرة، وهي محل اتفاق(بحر العلوم، 1967). ولضيق حال والده، فقد كفله جده لأمه شمس الدين عبد الرحمن بن علي الحنفي، وأهتم بتعليمه وتحفيظه القرآن، فمنذ صغره بدأت ملامح النبوغ تظهر عليه، وأصبح موضع اهتمام من أساتذته[2]. واستفاد منهم في تكوين شخصيته العلمية والثقافية. درس في الأزهر الفقه وعلوم الدين والحديث، وكان له اهتمام بالأدب والاقتصاد والأزمات الاقتصادية والنقدية. سافر في طلب العلم إلى مكة المكرمة، وبقي فيها خمس سنوات، وإلى الشام، وبقي فيها قرابة العشر سنوات، والتقى فيهما بعدد من العلماء[3]. واتصل بابن خلدون حينما استقر هذا الأخير في مصر بين 1382م و1405م ، فنشأت بينهما علاقة وطيدة، تأثر من خلالها المقريزي بمنهج ابن خلدون، وطريقته في التحليل، ونظرياته الاقتصادية. لاحظ

---

[1] ابن حجر يقول إن مولده كان سنة 766هـ، تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود، تحقيق وإضافات محمد علي بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدرية في النجف، 1967، ص4.

[2] من أساتذته: برهان الدين النسائي، ناصر الدين الحراوي، الحافظ نور الدين الشافعي، شمس الدين البكري، موفق الدين البكري،...وغيرهم الكثير.

[3] منهم: الحافظ أبو بكر بن المحب،أبو العباس بن العز، وناصر الدين محمد بن داود...وغيرهم.

الملك الظاهر برقوق[1] نبوغ المقريزي فولاه الحسبة في القاهرة في سنة 801هـ، وتولى عدة مناصب قضائية في القاهرة[2] ودمشق[3] في عهد الملك الظاهر برقوق، وعهد ولده من بعده الملك الناصر فرج. بعد ذلك، زهد في العمل لدى الملوك وتفرغ للكتابة والبحث العلمي حتى وفاته في يوم الخميس 16 رمضان 845 هـ في القاهرة.

2-عصر المقريزي:

شهد المقريزي نهاية دولة المماليك البحرية، وبداية دولة المماليك البرجية[4]. كان له دوراً مهماً في إدارة الدولة، من خلال الوظائف التي تقلدها في الحسبة والقضاء. لقد عرفت الدولة المملوكية، في تلك الفترة، حدوث مجاعات وأزمات اقتصادية ونقدية، نتيجة الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والقحط والجفاف وتفشي الأمراض وسوء الإدارة العامة للدولة. فهذه الأزمات المتعددة للدولة المملوكية أدت إلى التأثير السلبي على الزراعة والصناعة والتجارة وعلى الاستقرار السياسي(عبد اللطيف، 2011). بحث المقريزي في هذه الأزمات الاقتصادية من خلال كتابيه: إغاثة الأمة بكشف الغمة، والنقود الإسلامية المسمى شذور العقود في ذكر النقود، حيث تتبع هذه الأزمات تاريخياً، واصفاً لها وباحثاً عن أسبابها ومقترحاً حلولاً اقتصادية ونقدية للتخفيف من أثارها السلبية على الدولة والمجتمع.

المبحث الثاني_ الفكر الاقتصادي عند المقريزي:

ركز المقريزي اهتمامه على الجانب التاريخي أكثر من الجوانب الأخرى، كالجانب الديني أو الأدبي، أما اهتمامه بالجانب الاقتصادي، فجاء في إطار تناوله للوقائع التاريخية والأزمات الاقتصادية التي عرفتها الدولة المملوكية وحاول أن يوصف هذه الأزمات الاقتصادية، وأن يحدد أسبابها، وأن يقترح حلولاً لها (الشيال، 1422هـ).

اولاً-أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية:

وضع المقريزي دراسته الأولى عن الارتفاع العام للأسعار، والأزمات الاقتصادية المتتالية التي عاشتها مصر وبلاد الشام في القرن السابع والثامن والتاسع الهجري. وحدد فيها أسباب هذه الأزمات ومن ثم كيفية معالجتها، والحد من أثارها، وتجنب مثل هذه الأزمات في المستقبل، حيث اعتبر أن أسباب حدوث الأزمات تعود إلى ما يأتي:

1-عوامل تتعلق بالطبيعية:

تنشأ عن الظروف المناخية الطبيعة كعدم سقوط الأمطار والجفاف، إذ تسبب انخفاض منسوب مياه نهر النيل في نقص الإنتاج الزراعي والحيواني. الذي أسهم بدوره في ارتفاع أسعار القمح والشعير وبقية المنتجات الزراعية واللحوم والمنتجات الحيوانية.

2-عوامل تتعلق بالجوانب السياسية والإدارة العامة للدولة:

---

[1] انس العثماني، سيف الدين الملك الظاهر، أول من ملك مصر من الجراكسة، ولد738 هـ وتوفي 801 هـ.

[2] بقي كاتبا في ديوان الإنشاء حتى سنة 790هـ، ثم عين نائبا من نواب الحكم عند قاضي القضاة الشافعي، ثم إماماً لجامع الحاكم ومدرسا بالمدرسة المؤيدية.

[3] في سنة 811 هـ تولى في دمشق أوقاف القلانسية، والمارستان السوري، والتدريس في مدرستي الحديث والاقبالية، ثم عين قاضياً وأقام فيها ما يقرب العشر سنوات.

[4] تقسم دولة المماليك إلى قسمين:

1-الدولة المملوكية الأولى دولة الأتراك أو دولة المماليك البحرية، والتسمية ناتجة عن قيام الملك الصالح نجم الدين الأيوبي بجمع المماليك في فرقة بحرية، وامتد حكمها من عام 1250م إلى عام 1382م (648 هـ -784 هـ).

2- الدولة المملوكية الثانية، دولة الجراكسة الممالك البرجية معظم السلاطين من الجراكسة الذين أنزلهم السلطان المنصور قلاوون في أبراج قلعة الجبل، واستمر حكمهم من نهاية الدولة المملوكية البحرية 1382 م وحتى 1517م، حيث استولى العثمانيون على مصر.

ترتبط هذه العوامل بفساد نظام الحكم الإداري والمالي الذي كان سائداً آنذاك. حيث انتشرت الرشوة والمحسوبيات والفوضى في الإدارة العامة، وساد احتكار السلع داخل السوق، من قبل عدد محدود من إتباع السلطان، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار. يقول المقريزي: توصل الجهلاء والظالمين بالرشوة إلى تقلد أعلى مراتب الحكم في الدولة كالمناصب الدينية وولاية الخطط السلطانية من وزارة وقضاء ونيابة وغيرها، واضطرارهم لتسديد ما وعدوا به السلطان من أموال إلى تعجلها من أعضاء حاشيتهم وأعوانهم، فيقرروا عليهم ضرائب تدفعهم أن يمدوا أيديهم إلى أموال الرعايا، الذين يضطرون إلى الاستدانة وبيع ما يملكون من أثاث وحيوان، ففسدت مصالح الناس. فواقع الإدارة العامة الفاسد آنذاك، أضعف اهتمام الدولة بإدارة الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية، وبالتالي قلة الاستفادة من المنتجات الزراعية والحيوانية. أسهم هذا الحال الإداري المتردي في تراجع إنتاجية ومردودية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. ونتيجة لهذا، انخفضت دخول الفلاحين ومن ثم هجروا العمل في الزراعة وهاجروا إلى المدينة بحثاً عن العمل والرزق. كما يشير المقريزي وبنظرة اقتصادية دقيقة إلى أن من بين أسباب الارتفاع العام للأسعار، المناخ السياسي غير المناسب، فتفشي الظلم، وانتشار الصراعات السياسية، يشيع الخوف في قلوب الناس ويدفع الكثيرين منهم إلي الهرب خارج البلاد، أو إلى التوقف عن ممارسة أنشطتهم الاقتصادية.

3-عوامل تتعلق بسوء السياسة الاقتصادية:

يعد سوء السياسة الاقتصادية عاملاً مهماً من عوامل انتشار المجاعة، بحسب المقريزي، ويتمثل ذلك في زيادة الضرائب وارتفاع إيجار وأسعار الأرض وغلاء نفقات الحرث والبذر والحصاد ومستلزمات الزراعة. فهذه العوامل، متفرقة ومجتمعة، أدت إلى ارتفاع كلفة الإنتاج، كما إن قسما كبيرا من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة باتت محتكرة من قبل كبار إداريو الدولة. وهذا ما دفع نحو اتجاهين، الأول: فضل قسم من الفلاحين البقاء في العمل الزراعي، مع زيادة خضوعهم لطبقة الملاك الجدد، فأصبحوا يعملون لديهم للحصول على الطعام وما يلزم لهم ولعائلاتهم من احتياجات الحد الأدنى. والاتجاه الثاني: تخلى القسم الأخر من الفلاحين عن العمل في الأرض واتجهوا للعمل في المدن، مما أدى إلى تراجع كمية المحاصيل الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وإلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير.

4-عوامل تتعلق بزيادة كمية النقود في التداول:

أشار المقريزي إلى أن النقود التي كانت آنذاك في التداول، هي عبارة عن الدينار الذهبي والدرهم الفضي والفلوس النحاسية. فالدينار والدرهم كمعادن نفيسة كانت تستخدم في المعاملات الكبيرة، أما النقود النحاسية فتستخدم في المعاملات اليومية الصغيرة القيمة. وكنتيجة لطمع الحكام ورغبتهم في مزيد من الثراء عملوا على زيادة إصدار الفلوس النحاسية بكميات كبيرة، مما أسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل حاد لكون زيادة الاصدار النقدي التي كانت تتم لم يكن يقابلها زيادة حقيقية في إنتاج السلع (دعاس، 2007). وهو ما تشير إليه النظرية الكمية للنقود: أي أن المقريزي هو الواضع الأول لأسس بناء هذه النظرية وهذا ما سوف يتناوله الباحث في الجزء التالي من البحث.

ثانياً- منعكسات الأزمة الاقتصادية على السكان:

لدراسة أثار الأزمات الاقتصادية والارتفاع العام للأسعار على السكان، قام المقريزي بتقسيمهم إلى: الدولة، التجار، الباعة وأصحاب الحرف، الفلاحين، العلماء وطلاب العلم، الأجراء والخدم، أهل الخصاصة والمسكنة. وسنعرض منعكسات الأزمة على كل فئة من هذه الفئات الاجتماعية بحسب المقريزي (الشيال،1422 هـ، عبد اللطيف2011، الشوامرة،2012):

1-الدولة: لقد زادت إيرادات الدولة بشكل اسمي نتيجة لزيادة الضرائب على الأراضي، ولكن يظل هذا الارتفاع في الإيرادات صوري، لان القيمة الفعلية لهذه الإيرادات تناقصت (بسبب انخفاض قيمة النقود)، وانخفضت قدرة الناس على إشباع حاجاتهم الأساسية (تراجع القدرة الشرائية). وهذا ما أشار إليه المقريزي بالقول: ويبدو لهم أن الأموال كثرت بأيديهم، نسبةً لما كانت عليه قبل المحن، باعتبار غلاء سعر الذهب وما يتحصل لهم من خراج الأراضي، وقد ارتفع ثمنها، في حين أنهم لو تدبروا الأمر لوجدوا أنه لم ينلهم في الواقع ربح.

2-**التجار وأولو النعمة والترف:** تراجعت القيمة الفعلية لثرواتهم نتيجة لارتفاع الأسعار، ونتيجة لزيادة إنفاقهم على الحاجات المعيشية.

3-الباعة وأصحاب الحرف: ازدادت مستويات دخولهم نتيجة لزيادة الأسعار. بذلك استطاعت هذه الطبقة أن تصل إلى تحقيق التوازن، والمحافظة على مستوى المعيشة السابق لارتفاع الأسعار.

4-الفلاحون: قسم المقريزي الفلاحين إلى قسمين: فقراء الزراع، وأثريائهم. إذ تضرر فقراء الزراع من ارتفاع الأسعار وازدادوا فقراً على فقر، في حين أن أثرياء الزراع حققوا زيادة في ثرواتهم. يقول المقريزي: وفيهم من أثرى، وهم الذين ارتوت أراضيهم أثناء المحن، وفيهم من هلك لتوالي الأزمات وقلة ري الأراضي، وهم الأغلبية.

5-العلماء وطلاب العلم والجند: اعتبرهم المقريزي من ذوي الدخول الثابتة. فهذه الفئات تضرروا بشكل كبير من ارتفاع أسعار السلع وأصبحت دخولهم لا تلبي حاجاتهم الأساسية. يقول المقريزي: وهم لسوء ما حل بهم ما بين ميت أو مشتهي الموت.

6-الأجراء والحمالون والخدم: كانت تعاني هذه الطبقة قبل الأزمة من انخفاض دخولها. وأثناء الأزمة عانت هذه الطبقة أشد المعاناة، وتعرضوا للموت الجماعي بكثرة من شدة الجوع، ومن بقي منهم، وهم ليسوا بالأعداد الكثيرة، زادت أجورهم بسبب نقص أعدادهم.

7-أهل الخصاصة والمسكنة: لقد أثرت عليهم الأزمة تأثيراً شديداً، حيث لم يبق منهم الجوع والبرد إلا العدد القليل.

وهكذا إذاً، يمكن القول بأن المقريزي تحدث عن أزمة نقص الإنتاج، وحدَّد الأسباب المؤدية لحدوث الأزمات الاقتصادية والمجاعات القوية والواسعة، سواء أكانت بسبب الطبيعة، كحالات الجفاف والقحط التي تصيب المحاصيل أو الفيضانات والزلازل، أو بسبب سلوك الإنسان وتصرفاته كالصراع السياسي والإداري وفساد الإدارة العامة للدولة وتفشّي الرشوة وغلاء دُور السكن وارتفاع إيجارها وانخفاض قيمة النقود. كما حدد المقريزي مستوى الانعكاسات السلبية الناتجة عن الارتفاع الحاد للأسعار بالاعتماد على معيار اقتصادي أساسي والذي هو معيار طبيعة الدخل. فعندما يكون الدخل ثابتاً أو يزيد بنسبة أقل من نسبة زيادة الأسعار، فإن أصحاب هذا الدخل يسوء حالهم كلما ارتفعت الأسعار، أما إذا كان الدخل يزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الأسعار، فإن أصحاب هذا الدخل ينتفعون من زيادة الأسعار.

المبحث الثالث – التحليل النقدي عند المقريزي ومعالجة الأزمة الاقتصادية:

ركز المقريزي في أبحاثه الاقتصادية على المشكلة النقدية ويمكن تصنيفه من بين النقديين الأوائل، فهو "أب النقود". ظهر فكره النقدي المتعمق واضحاً من خلال كتابيه: إغاثة الأمة بكشف الغمة، والنقود الإسلامية: شذور العقود في ذكر النقود، وسيتم فيما يأتي استعراض أهم الأفكار النقدية الواردة فيهما.

1-كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة:

بيّن المقريزي في هذا الكتاب أن النقد هو الذهب والفضة فقط، وأن النقود هي المعيار المعبر عن أثمان المبيعات وعن قيم الأعمال. وذكر ثلاثة أشكال للنقود التي كانت منتشرة في عصره:

-الدينار المصنوع من الذهب- الدرهم المصنوع من الفضة- الفلس المصنوع من النحاس

أشار المقريزي إلى حالة زيادة كمية الذهب بأيدي الناس قبل الأزمة الاقتصادية حتى صار موجوداً مع جميع الفئات الاجتماعية، وراجت الفلوس بشكل واسع حتى صارت أثمان المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب إلى الفلوس. ونتيجة لزيادة الفلوس في التداول انخفضت قيمتها في التداول وأصبح مثقال الذهب يعادل 300 درهم من الفلوس، أي إن القيمة الشرائية لها انخفضت، فعمت المصيبة، وأتلف المال، وقلت الأقوات، وتعذر وجود المطلوبات لاختلاف النقود (الشيال 1422 هـ). ولعلاج هذا الوضع طرح المقريزي آنذاك العودة إلى نظام المعدنين[1]، الذهب والفضة، بالتوازي مع اللجوء إلى تثبيت الأسعار.

2-كتاب النقود الإسلامية " شذور العقود في ذكر النقود":

تعرض المقريزي في هذا الكتاب إلى تطور النقود في البلاد الإسلامية من مرحلة ما قبل الإسلام وبعده، وصولاً إلى عصره آنذاك. حاول أن يعطي وصفاً للنظم النقدية التي عرفتها الحضارة العربية والإسلامية، حيث قسم كتابه إلى ثلاثة فصول، تناول في الفصل الأول النقود القديمة، وتناول في الثاني النقود الإسلامية وتحدث في الفصل الثالث عن النقود في مصر. وسنتناول هذه الفصول باختصار شديد.

أولاً-النقود القديمة:

يقول المقريزي: أن نقود العرب في الجاهلية تمثلت في الذهب والفضة لا غير، وأن مثقال الذهب كان يسمى ديناراً ومثقال الفضة درهماً. وكانت هذه النقود ترد إلى العرب من الأمم المجاورة، حيث كانت الدنانير الذهبية قيصرية ترد من دولة الروم، وكانت ترد الدراهم الفضية[2] من الدولة الفارسية (بحر العلوم، 1967).

ثانيا- النقود الإسلامية:

تتبع المقريزي تطور النقود، منذ عهد الرسول محمد (ص) إلى العصر المملوكي الذي عاصره، وما طرأ عليها من تغيرات من حيث الوزن والشكل والنقش.

1-النقود في عهد الرسول محمد (ص) وعهد الخلفاء الراشدين (رض):

في عهد الرسول محمد (ص) كانت القاعدة النقدية هي نظام المعدنين، الذهب والفضة، حيث أقر الرسول (ص) النقود في الإسلام على ما كانت عليه قبل الإسلام. وقال (ص) الميزان ميزان مكة، وعندما فرضت زكاة الأموال، جعلت عن كل خمس أواق من الفضة الخالصة التي لم تغش خمسة دراهم وهي النواة، وفرض في كل

---

[1] في ظل النظام النقدي المعدني يتم تحديد قيمة النقود القانونية سواء كانت ورقية أو معدنية، بوزن معين من معدن ما وليكن الذهب لتصبح النقود الرئيسة، وذلك إذا كان هذا النظام يستند إلى معدن واحد، فنكون بصدد ما عرف في التاريخ النقدي بقاعدة الذهب ونظام المعدن الواحد .أما إذا تم تحديد معدنين كالذهب والفضة، فإنه يتم إصدار نوعين من النقود المعدنية، هما مسكوكات أو سبائك ذهبية، وأخرى فضية، على أن يتم تحديد قيمة نسبية فيما بين العملتين، كما يتم تحديد وزن معين من المعدن لكل عملة نقدية مشكلة منه.

[2] وتسمى البغلية (نسبة إلى ملك يقال له رأس بغل)، وهي نوعان: سوداء وافية أو طبرية عتقا (عتيقة). ويقول المقريزي أن وزن الدنانير و الدراهم في الجاهلية مثل وزنها في الإسلام مرتين. و أن أهل مكة في الجاهلية كانوا يتبايعون بأوزان اصطلحوا عليها فيما بينهم، وهي:الرطل : 12 أوقية- الأوقية : 40 درهما- النص :نص أوقية ويساوي 20 درهماً - النواة :5 دراهم- الدرهم الطبري : 8 دوانيق- الدرهم البغلي :4 دوانيق- الدرهم الجوارقي: أربعة دوانيق ونصف- الدانق = 8 حبات وخمسي حبة من حبات الشعير المتوسطة التي لم تقشر وقد من طرفها ما امتد.

عشرين ديناراً نصف دينار، فلما استخلف أبو بكر الصديق (رض) عمل في ذلك بسنة رسول الله (ص) و لم يغير منها شيئا. ولما استخلف عمر(رض)، أقر النقود وأبقاها أيضاً على حالها، إلى أن جاءه وفد البصرة في سنة 18هـ، وفيهم الأحنف بن قيس فكلمه في مصالح أهل البصرة. فضرب حينئذ عمر (رض) الدراهم على نقش الكسروية وشكلها بأعيانها، غير أنه زاد في بعضها: الحمد لله، وفي بعضها: محمد رسول الله، وبعضها: لا إله إلا الله وحده، وفي آخر: عمر والصورة صورة الملك لا صورة عمر، وجعل وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل. ولما بويع عثمان بن عفان (رض) ضرب دراهم ونقشها: الله أكبر(بحر العلوم، 1967).

2-العصر الأموي:

لقد ضرب معاوية دنانير عليها تمثاله متقلداً سيفاً، كما قام عبد الله بن الزبير بمكة بضرب الدراهم الدائرية، فكان بذلك أول من ضرب الدراهم المستديرة، وكان ما ضرب قبل ذلك ممسوحا غليظا، ونقش في أحد الوجهين "محمد رسول الله" وبالآخر "أمر الله بالوفاء والعدل". ولما استوثق الأمر لعبد الملك بن مروان، فحص أوزان النقود والمكاييل، وضرب الدراهم في سنة 76 هـ وكان سبب[1] ذلك أنه كتب في صدر كتابه إلى ملك الروم: "قل هو الله أحد"، وذكر النبي (ص) مع ذكر التأريخ. فأنكر ملك الروم ذلك، وقال: إن لم تتركوا هذا، وإلا ذكرنا نبيكم في دنانيرنا بما تكرهون. فاستشار عبد الملك الناس، فأشار عليه يزيد بن خالد بضرب السكة وترك دنانير الروم ففعل، وكتب إلى الحجاج بالعراق أن اضربها، فضرب الحجاج الدرهم ونقش فيها: "قل هو الله أحد"، وعلى الوجه الآخر، "لا إله إلا الله"، وطوق الدرهم من وجهيه بطوق، وكتب في الطوق الواحد، ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا، وفي الطوق الآخر، "محمد رسول الله أرسله بالهدى، ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"(بحر العلوم، 1967، شفير، 1977).

3-العصر العباسي:

يقول المقريزي: لقد ضرب عبد الله بن محمد السفاح الدراهم بالأنبار، و كتب عليها السكة العباسية. وفي عهد هارون الرشيد صير السكة إلى جعفر بن يحي البرمكي كتب اسمه بمدينة السلام، وصير نقصان الدرهم قيراطاً إلا حبة. وهارون الرشيد كان أول خليفة يفوض من يباشر عيار النقود بدلاً منه، وكان الخلفاء من قبله يتولون النظر في عيار الدراهم والدنانير بأنفسهم. ثم يقول المقريزي: فلما قتل المتوكل وتغلب الموالي من الأتراك وتناثر سلك الخلافة، وتفننت الدولة العباسية في الترف، وقوي عامل كل جهة على ما يليه، وكثرت النفقات، وقلت المجابي، حدثت بدع كثيرة حينئذ، ومن جملتها غش الدراهم. ويقول المقريزي: أول من غش الدراهم وضربها زيوفا عبيد الله بن زياد سنة 64 هـ. ثم فشت الدراهم الزيف في الأمصار أيام دولة بني بويه[2] وبني سلجوق[3]، أي انتشرت الدراهم المزيفة في البلاد.

3. – النقود في مصر:

يقول المقريزي(أبو الصديق، شحاته، 1983، بحر العلوم، 1967): أما مصر من بين الأمصار، فما برح نقدها المنسوب إليه قيم الأعمال وأثمان المبيعات الذهب فقط في سائر دولها جاهلية وإسلاماً، يشهد لذلك بالصحة أن خراج مصر في قديم الدهر، وحديثه، إنما هو الذهب – كما ذكرته في كتاب "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"،

---

[1] وكان سبب ذلك أيضا أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان قال له: يا أمير المؤمنين إن العلماء من أهل الكتاب الأول يذكرون أنهم يجدون في كتبهم أن أطول الخلفاء عمرا من قدس الله تعالى في الدراهم، فعزم على ذلك. ووضع السكة الإسلامية.

[2] أول من اشتهر بهذا الاسم علي بن بويه وهو من أصل فارسي، وأسس دولة بني بويه في العراق وفي بلاد فارس داخل الدولة العباسية، وضربوا الدراهم ونقشوا أسماءهم عليها. واستمرت من 334هـ وحتى 447هـ، حتى جاءت دولة السلاجقة (الزبيدي،1969).

[3] تأسست دولة السلاجقة بعد الدولة البويهية في سنة 447 هـ، على يد طغرلبك بن سلجوق من أصل تركي، في زمن الخليفة العباسي القائم بأمر الله، وضرب ملك شاه ثاني الخلفاء النقود، واستمرت هذه الدولة حتى سنة 566 هـ.(http://www.darbabl.net).

فإني أوردت فيه مبلغ خراج مصر بعد الطوفان، وإلى زماننا هذا. وبقيت حال مصر إلى أن ضعفت مملكتها باستيلاء الغزو عليها، فحدث حينئذ اسم الدراهم. وضرب الأمير أحمد بن طولون دنانير عرفت بالأحمدية في سنة 266 هـ، وتشدد بن طولون في العيار. ولما دخل القائد أبو الحسن جوهر الكاتب الصقلي إلى مصر بعساكر أمير المؤمنين المعز لدين الله أبي تميم معد في سنة 358 هـ، ضرب القائد جوهر الدينار المعزي، وبعدها انتشر هذا الدرهم في أرض مصر. وفي أيام الحاكم بأمر الله أبي علي المنصور بن عبد العزيز تزايد أمر الدراهم في سنة 399 هـ، فبلغت كل 34 درهماً تساوي ديناراً، ونزل السعر واضطربت أمور الناس، وانزل من القصر عشرون صندوقا فيها دراهم جدد وزعت على للصيارفة، وقرئ سجل يمنع استخدام الدراهم الأولى، وترك من بيده شيء منها ثلاثة أيام، وأن يورد جميع ما تحصل منها إلى دار الضرب، فاضطرب الناس، وبلغت أربعة دراهم بدرهم جديد، وتقرر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهما بدينار. يقول المقريزي: فلما زالت الدولة الفاطمية على يد السلطان الناصر، صلاح الدين يوسف بن أيوب، سنة 569 هـ، قررت السكة باسم المرتضى بأمر الله وباسم الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي صاحب بلاد الشام، فنقش اسم كل منهما في وجه، وفيها عمت البلوى بأهل مصر لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا، ولهج الناس بما غمهم من ذلك وصاروا إذا قيل دينار أحمر – إشارة إلى الفلوس المسكوكة من النحاس – فكأنما ذكرت حرمة الغيور، وإن حصل في يده، فكأنما جاءت بشارة الجنة له. ولما ولي الملك الظاهر ركن الدين بيبرس ضرب دراهم ظاهرية وبقيت هذه الدراهم إلى أن فسدت في سنة 781هـ . ولما استخلف الأمير محمود بن علي أكثر من ضرب الفلوس وأبطل ضرب الدراهم، فتناقصت حتى صارت عرضاً. وغلبت الفلوس إلى أن أقدم الملك المؤيد أبو النصر من دمشق، في سنة 818 هـ، على ضرب الدراهم المؤيدية[1]. ويقول المقريزي: إن في ضرب الدراهم المؤيدية ست فضائل(بحر العلوم، 1967):

1-موافقة سنة رسول الله(ص)، في فريضة الزكاة التي فرضت في الفضة الخالصة لا في المغشوشة.

2-إتباع سبيل المؤمنين، ذلك أنه اقتدى في عملها خالصة بالخلفاء الراشدين.

3-أنه لم يتبع سبيل المفسدين، وبيان ذلك أن الدراهم لم تغش إلا عند تغلب المارقين الذين اتبعوا أهواء قوم قد ضلوا.

4-الدراهم لم تغش إلا للرغبة في الازدياد منها.

5-أنه أزال الغش.

6-إنها ضربت بعد النصيحة والمشورة.

3-مراحل تطور الفلوس النحاسية:

ويذكر المقريزي أن الفلوس النحاسية تطورت عبر ثلاث مراحل(نعمان،1985، دعاس، 2007):

المرحلة الأولى: ظهرت كنقود مساعدة مخصصة لمحقرات المبيعات وهي التي تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه، فقد كانت تلعب دوراً مساعداً للدينار والدرهم وكانت قليلة العدد، ولا تعد نقدا كالدنانير والدراهم، وضربت في أيام الكامل أبو بكر محمد الأيوبي لضرورة استعمالها، فيشترون بها المأكولات، ويدخلون بها الحمامات.

المرحلة الثانية: بقيت هذه الفلوس الكاملية في التعامل إلى سنة 650 هـ وسعياً لتحقيق الفائدة لبعض موظفي الدولة الكبار، ضربوا فلوسا كل منها يزن مثقالاً- أي بوزن الدينار والدرهم- فثقل ذلك على الناس ولكنها لا تستعمل

[1] **نسبة إلى الملك المؤيد شيخ عز نصره.**

للأمور الجليلة، ثم أكثر الوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلي المظالم، وطمعت حاشيته في أخذ الأموال فزاد من ضرب الفلوس، حتى أصبح يتعامل بها وزناً، الرطل منها بدرهمين.

المرحلة الثالثة: في عهد الظاهر برقوق، إذ تولى محمود بن علي الاستادار أمر الأموال السلطانية، كان لديه شره لتحقيق الفائدة وتحصيل الأموال، فأحدث زيادة كبيرة في الفلوس، وجلب لذلك النحاس الأحمر من بلاد الفرنجة، فراجت حتى أصبحت هي النقد الغالب في التداول وقلت الدراهم بسبب عدم ضربها، وكذلك لسكها حلياً منذ تفنن أمراء السلطان وأتباعهم في دواعي الترف، فمات الظاهر وللناس ثلاثة نقود أكثرها الفلوس وهو النقد الرائج الغالب، وأما الذهب فقليل وأما الفضة فقلّت حتى بطل التعامل بها لعزتها، وصارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب إلى الفلوس خاصة، فدهى الناس بسبب ذلك داهية أذهبت المال، وأوجبت قلة الأقوات وتعذر وجود المطلوبات لاختلاف النقود.

4-التحليل النقدي عند المقريزي:

قال المقريزي: لقد راجت الفلوس النحاسية والتي لم يجعلها الله قط نقدا في قديم الزمان وحديثه، في عهد الناصر فرج[1]، وكان لرواجها خراب الإقليم، وذهاب نعمة أهل مصر، فالفضة هي النقد الشرعي في العالم، والفلوس إنما هي شيء أشبه بلا شيء. وأشار إلى ضرورة أن يأمر السلطان المؤيد دواوين السلطان والأمراء والأوقاف أن لا يكتبوا في دفاتر حساباتهم متحصلاً، ولا مصروفاً إلا من الدراهم المؤيدية. فتصير الدراهم المؤيدية ينسب إليها، ويضاف لها ما عداها. أما الفلوس النحاسية فقال: أنها لم تعرف في مصر ولا في الشام ولا عند الفرس والروم واليونان الأنباط ولا العرب ولا في الدولة الإسلامية على اختلاف دولها التي قامت. إن النقود التي تكون أثماناً للمبيعات، وقيماً للأعمال، إنما هي فقط الذهب والفضة. ولا يعرف في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر، أنهم اتخذوا أبداً في قديم الزمان ولا حديثه نقداً غيرها، إلا أنه لما كان في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم، أو بجزء منه، احتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان إلى شيء غير نقدي الذهب والفضة، ويكون بإزاء تلك المحقرات لم يسم أبدا على وجه الدهر ساعة من نهار فيما عرف من أخبار الخليقة نقداً، ولا أقيم قط بمنزلة أحد النقدين(بحر العلوم، 1967،الجبوري،2012).

ومما تقدم يعد المقريزي سابقاً لعلماء الاقتصاد في حصر النقد في الذهب والفضة، واعتبار ما سواهما، كالنقود النحاسية سابقاً والورقية حالياً، نقوداً مزورة وبلا قيمة، ولا يمكن الاعتماد عليها لتقييم السلع والخدمات، فقد أوضح المقريزي أن النقود الإسلامية الأولى كانت من الذهب والفضة الخالصين ولم تغش، وأيضاً كانت النقود في مصر تسك من الذهب الخالص. إلى جانب النقود الذهبية، كانت تسك النقود الفضية بكميات أقل لتلبية المعاملات الجارية كشراء الاحتياجات اليومية. وفي مرحلة تالية، بدأت كمية الدنانير الذهبية والدراهم الفضية بالتراجع، والفلوس النحاسية بالزيادة، والتي تم غشها لاحقاً بغيرها من المعادن. يقول المقريزي: صارت تباع قيم الأعمال، وثمن المبيعات كلها جليلها وحقيرها، وأجرة البيوت والبساتين وسجلات الأراضي كلها، ومهور النساء وسائر إنعامات السلطان إنما هي بالفلوس النحاسية. وصار النقدان اللذان هما الذهب والفضة ينسبان إلى هذه الفلوس، فيقال: كل دينار بكذا وكذا من الفلوس، وكل درهم من الفضة، إن وجد ولا يكاد يوجد، بكذا من الفلوس. فلم يبق للناس بديار مصر نقد سوى الفلوس. فالنقود؛ الفلوس النحاسية، لم تعد تقوم بوظيفتها كمخزون للقيمة، وحلت العملة الرديئة محل العملة الجيدة، وأصبحت العملة الرديئة تسك بقرارات سياسية ولا تعبر عن القيمة الفعلية. وتراجعت قيمة الفلوس النحاسية وكان لهذا التراجع تأثيراً سلبياً على الأسعار، فارتفعت، وعلى الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتجارة، فانحسرت.

[1] هو فرج بن برقوق بن أنس العثماني ولد سنة 791 هـ وبويع بالقاهرة سنة 801 هـ وتوفي 815 هـ، وهو من ملوك الجراكسة.

وأكد المقريزي ضرورة وجود نسبة خاصة بين النقود الأصلية (المسكوكة من الذهب والفضة) والنقود المساعدة (المسكوكة من النحاس مثلاً)، فقد لاحظ أنه في فترة الأزمات الاقتصادية، والمجاعة، تختفي النقود الفضية من التداول وبالمقابل يزداد الطلب على النقود النحاسية بعد أن كان النوعان يوجدان جنباً إلى جنب في التداول في فترات الرخاء. وفسر ذلك أن للمعدن النفيس قيمتان، قيمة نقدية كنقود، وقيمة سلعية كسلعة، وحتى يقوم المعدن النفيس بوظيفته النقدية والسلعية يجب أن تكون قيمته كنقود وكسلعة متساويتين. ولكن أثناء أي أزمة اقتصادية تصبح قيمة المعدن النفيس كسلعة أكبر من قيمته كنقد. ونتيجة لذلك يتوسع التداول النقدي للعملة النحاسية المصنوعة من معدن أقل نفاسة من الفضة (الغامدي، 1992). فنتيجة لارتفاع القيمة السلعية للنقود الذهبية والفضية في السوق أكثر من قيمة الفلوس النحاسية، تصبح النقود المصكوكة من الذهب والفضة، التي ارتفعت قيمتها السلعية، نقداً جيداً، يقوم الناس باكتنازها، أما الفلوس النحاسية فتصبح نقداً رديئاً، يميل الناس إلى تداوله ودفع ثمن السلع من خلاله، وبذلك تطرد الفلوس النحاسية (النقود الرديئة) النقود النفيسة (النقود الجيدة) وتحل محلها في التداول. كما بين المقريزي: أن وجود قيمتين للمعدن الواحد يدفع باتجاه تهريبه إلى الخارج، حيث يتم إذابة القطع النقدية وتحويلها إلى سبائك وتهريبها إلى الوجهة التي تحقق فائدة أكبر، ويقول المقريزي: سعى الإفرنجة إلى تهريب النقود النحاسية العربية لاستخدامها استخدامات أخرى حتى عزّت هذه الفلوس وكادت تفقد(بحر العلوم، 1967، المصري، 1981).

كما أشار المقريزي إلى علاقة كمية النقود بقوتها الشرائية، فقد أوضح المقريزي إلى مشكلة مبالغة الدولة في إصدار النقود دون وجود ما يقابلها من إنتاج للسلع والخدمات، حيث سيسهم الإصدار النقدي في هذه الحالة في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود، وظهور التضخم، وفي هذا السياق يوضح: أن التاجر إذا استفاد مثلا 3000 درهم في بضاعته، فإنما يتعوض عنها فلوساً أو 20 مثقالا من الذهب، ويحتاج إلى صرفها فيما لا غنى له عنه من مؤونته ومؤونة عياله وكسوته وكسوة عياله، فهو لو تأمل لاتضح له أنه لما كان أول ما يستفيد في مثل هذه البضاعة ألف درهما مثلا، أنها تغني عنه في كلفته أكثر ما تغني عنه 3000 درهم من الفلوس بكثير ،فالبائس بغباوته يزعم أنه استفاد والحقيقة أنه خسر، ولسوف عما قليل يكشف له الغطاء، ويرى ما له قد أكلته النفقات، وابتلعته اختلاف النقود، فيعلم فساد ما كان يظن، وكذب ما كان يزعم (الشيال، 1422 هـ، بحر العلوم، 1967، أبو الصديق، شحاته،1983).

فالمقريزي بين أن الغلاء والرخاء ظاهرتان متعاقبتان منذ القدم في الدول المتعاقبة، وهذا الفكر الاقتصادي للمقريزي، المستعرض آنفاً، يثبت مجموعة من النظريات الاقتصادية والنقدية:

أولا– إن الغلاء مرتبط بالأزمات الاقتصادية، والفساد الإداري في الدول، وأن انخفاض الأسعار مرتبط بالرخاء واستقرار أوضاع الدولة.

ثانيا– إن المستوى العام للأسعار يتناسب طرداً مع كمية النقود النحاسية في التداول، حيث كلما زادت كمية النقود النحاسية الموضوعة في التداول، كلما ارتفع المستوى العام للأسعار، وهو ما أطلق عليه لاحقاً بالنظرية الكمية للنقود.

ثالثا– إن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، وهو ما يعرف بقانون غريشام، ولكن المقريزي سبق بذلك توماس جريشام بحدود أكثر من مئة وثلاثة وخمسين عاماً. حيث وضع غريشام قانونه في عام 1558م بينما المقريزي تحدث عن ذات الفكرة عام 1405 م.

5-الحلول النقدية المقريزية للازمة الاقتصادية:

يرى المقريزي أن حصر النقد الأساسي المتداول على معدني الذهب والفضة، يسهم في تقليص حجم عرض النقود ذاتياً، اعتماداً على الندرة النسبية للمعدنين. وقيمة الذهب والفضة تتمتع أيضاً بسمة الثبات النسبي، حيث يقول: فمن نظر إلى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت إلا شيئاً يسيراً، وأما باعتبار ما دهى الناس من كثرة الفلوس، فأمر لا أشنع من ذكره، ولا أفظع من هوله. ومن المفيد، أن تعود مصر إلى نظام المعدنين (الذهب والفضة) باعتبارهما النقد الأساسي، ففي ظل ذلك تتحدد قيمة الوحدة النقدية بالنسبة للذهب والفضة، حيث يكون في التداول مسكوكات ذهبية، وأخرى فضية، مع وجود نسبة قانونية بينهما تحددهما الدولة، وإلى جانبهما توجد نقود مساعدة (الفلوس النحاسية) للمحقرات من المبادلات. فذلك يسهم في تقيّد حجم الكتلة النقدية المتداولة، وكذا في استقرار الأسعار. ويمكن الوصول إلى هذه النتيجة من خلال ما ذهب إليه المقريزي لعلاج ارتفاع الأسعار بما يلي:

اولاً- ضرورة الرجوع إلى نظام المعدنين الذهب والفضة، مع تثبيت قيمة النقود؛ حيث تكون فيه الدنانير الذهبية والدراهم الفضية هي أساس العرض النقدي، وبالمقابل، تكون الفلوس النحاسية بكميات محددة، لتلعب دوراً في تسهيل عملية المبادلات اليومية الجارية ذات القيم الصغيرة، حيث يرى المقريزي : لا يستقيم أمر الناس إلا بحملهم على الأمر الطبيعي الشرعي في ذلك، وهو تعاملهم في أثمان مبيعاتهم وعوض قيم أعمالهم بالفضة والذهب فقط، وإلى جوار ذلك لا ضرر من وجود الفلوس النحاسية، التي لا يشترى بها شيء من الأمور الجليلة، وهي لنفقات البيوت. ويتم تحديد نسب للتبادل بين الذهب والفضة والفلوس كما يلي : المثقال من الذهب يصرف بأربعة وعشرين درهما من الفضة المعاملة، ويؤخذ بالأربعة والعشرين درهما من الفضة ثلاثة وعشرون رطلاً وثلث رطل من الفلوس، التي تعد في كل درهم من الفضة المعاملة منها نحو مائة وأربعين فلساً.

ثانيا- إدارة وتقيّد الإصدار النقدي: إذا كانت النقود تُدفع مقابل سلعة أو قيم الأعمال؛ فإن الأسعار في هذه الحالة تبقى ضمن مستواها الطبيعي، فقول المقريزي هذا يتوافق مع القاعدة الاقتصادية التي تقول: إن العلاقة بين معدل إصدار النقود ومستوى نمو الإنتاج الوطني لأي دولة، علاقة طردية، وعندما لا يتم الالتزام بهذه النسبة والعلاقة ما بين المتغيرين، فسينعكس ذلك سلباً على الأسواق، وستبدأ أسعار السلع والخدمات بالارتفاع. ولكي يستقر المستوى العام للأسعار، يرى المقريزي ضرورة العودة لتقيّد التعامل بالنقود الذهبية والفضية، وربط معدل نمو الإصدار النقدي الجديد بمعدل الإنتاج من السلع والخدمات، وما ذهب إليه المقريزي يعني؛ ضرورة وجود غطاء ذهبي للنقود الورقية المتداولة في دولة ما، وهذا يقيّد من قدرة السلطة النقدية على إصدار نقدي مبالغ فيه، وبالتالي المحافظة على حجم كتلة النقود المتداولة في تلك الدولة، وبقائها في حالة تتناسب مع حجم الإنتاج. وللوصول إلى تحقيق التعافي من الأزمات الاقتصادية، يرى المقريزي ضرورة وضع سياسة نقدية حكيمة، يديرها أفراد يمتلكون مهارات وقدرات تحليلية وتنفيذية. ويمكن الدولة أن تستخدم سلطانها في تسعير السلع الأساسية بما يضمن المصلحة العامة للمستهلكين والتجار.

ثالثاً- كما رأى المقريزي أن لا يقوم أرباب السلطة بأي أعمال تجارية، لأن ذلك يؤدي إلى المهالك، فقد نصح السلطان بعدم القيام بأنشطة تجارية، سداً لأبواب الاحتكار، ولضمان قيام السلطة بما يلزم من سياسات الإصلاح الاقتصادي، فالسياسات الاقتصادية الإصلاحية لا يمكن أن تنجح وأحد أفراد السلطة طرفاً في هذه السياسات، أو تنعكس عليه هذه السياسات، بصورة أو بأخرى.

رابعاً– يرى المقريزي أهمية الاعتماد على تنمية للتكافل الاجتماعي بين الناس، لما له من دور أساسي في التخفيف من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار، وبالتالي لا بد من الاهتمام به، وتعزيزه وحث الناس عليه.

فالإصلاح للنظام النقدي وفق الفكر المقريزي، يقود إلى الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي، حيث يشير إلى أن هذا الإصلاح يحقق فائدتين. الفائدة الأولى تتمثل في عودة أحوال الناس إلى مثل ما كانت عليه من قبل هذه المحن، في أمور الأسعار وأحوال المبيعات. والفائدة الثانية تتمثل في بقاء ما بأيدي الناس من الذهب والفلوس، اللذين هما النقد الرائج الآن، على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقصان، مع رد أحوال الرفه والرخص إلى ما كانت عليه أولا قبل هذه المحن (المقريزي، " إغاثة الأمة بكشف الغمة " ، ص 83).

بناءً على ما تقدم، يظهر جلياً أن المقريزي اهتم بدراسة ظاهرة النقود، وأعطاها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد، وبيّن أن هناك ضرورة لتقيّد عرض النقود في التداول للوصول إلى استقرار أسعار السلع وقيم الأعمال، وبالتالي يعد المقريزي هو أول من أكد أن التضخم هو ظاهرة نقدية صرفة وعلاجها أيضاً هو نقدي، يكون من خلال تقيّد عرضها، فهو أب النقود.

الاستنتاجات والتوصيات:

يمكن، من خلال ما تم استعراضه من الفكر الاقتصادي النقدي عند المقريزي وتبيان تاريخ ظهوره وتطوره وسبقه وإسهامه في بناء النظرية النقدية الحديثة، إيراد الاستنتاجات والمقترحات الآتية:

الاستنتاجات:

إن الأزمات الاقتصادية التي حدثت في الماضي تساعد في إدارة ومعالجة الأزمات الاقتصادية الحالية والمستقبلية. فالمقريزي أشار إلى أن أسباب الأزمات يعود إلى الفساد والسياسات الحكومية الغير الرشيدة، وضعف كفاءة الإدارة العامة وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وضعف المتابعة والرقابة، والمبالغة في إصدار النقود. واجتماع هذه الأسباب معاً، سيقود بالضرورة إلى ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة معدلات الفقر وأعداد الفقراء. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1– لا يُعد الفكر الاقتصادي والنقدي أوربياً صرفاً، يبدأ بالمجتمع اليوناني والروماني في القرن الخامس قبل الميلاد، وينتهي في أوربا أيضاً، وإنما شارك الاقتصاديون العرب، كالمقريزي والدلجي وابن خلدون وغيرهم، خلال العصور الوسطى (500م–1500م) بفعالية في وضع قواعد علم الاقتصاد.

2– لقد سبق المقريزي أصحاب النظرية الكمية في النقود؛ من خلال اهتمامه بتحليل السياسة النقدية، وتقيّد كمية النقود في التداول، وعدم المبالغة في إصدار نقود جديدة، وأن عملية الإصدار النقدي يجب أن تترافق بزيادة في الإنتاج الحقيقي.

3– أشار المقريزي إلى ضرورة تدخُّل الدولة في حال وجود الأزمات الاقتصادية، وبذلك يكون سابقاً في هذا الرأي، لآراء كنز حول دور الدولة. فهو يعد مفكراً رائداً من روّاد الفكر الاقتصادي في موضوع تفسير الظواهر الاقتصادية قبل المفكرين الأوربيين.

4– إن غش النقود بدأ متزامنا مع ضعف الدولة الإسلامية.

5– إن طمع الحكام ورغبتهم في جمع الأموال، لتغطية نفقات توصف بالترف، هو ما يدفعهم عادة لزيادة سك الفلوس على حساب العملة الرسمية.

6- أشار المقريزي إلى أن الفلوس النحاسية (النقود الرديئة) طردت الدينار الذهبي والدرهم الفضي (النقود الجيدة) من التداول، وانتشر استعمال الفلوس النحاسية على حساب الذهب والفضة، وبالتالي فالمقريزي هو صاحب فكرة العملة الرديئة تطرد الجيدة، وليس توماس غريشام، حيث أشار المقريزي إلى ذلك قبل غريشام بـ 153 عاماً تقريباً، ومن الضروري القول أنه قانون المقريزي، وليس قانون غريشام.

7- هناك علاقة سببية بين الفساد بمختلف أشكاله وارتفاع الأسعار، فالضرائب المرهقة مثلاً على الفلاحين تدفع بهم إلى هجرة الأرض وتراجع الإنتاج، وبالتالي نقص العرض عن الطلب وارتفاع الأسعار.

8- اعتبر أن التضخم هو عبارة عن ظاهرة نقدية، وأن علاج مشكلة ارتفاع الأسعار يتم من خلال العودة إلى نظام المعدنين الذهب والفضة، وبالتالي تقيّد عملية الإصدار النقدي وكمية النقود في التداول وربطها بمعدلات نمو الإنتاج الحقيقي.

9- ضرورة الاهتمام بتنمية التكافل الاجتماعي، لدوره المهم في التخفيف من منعكسات ارتفاع الأسعار.

التوصيات:

1- إبراز دور ومساهمة الاقتصاديين العرب الأوائل في بناء قواعد علم الاقتصاد من خلال الكتب الجامعية والمقالات العلمية. والإشارة إلى أن قانون العملة الرديئة هو قانون المقريزي وليس قانون غريشام.

2- عدم المبالغة في إصدار النقود في زمن الأزمة، دون أن يترافق ذلك بنمو الإنتاج الحقيقي.

3- هناك ضرورة لتعزيز فكر التكافل الاجتماعي، في حالة الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار.

4- يعد العمل على معالجة حالات الفساد الإداري والمالي، وكذلك تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي لتخفيف حدة ارتفاع الأسعار، من الضروري في حالة الأزمة الاقتصادية.

المراجع:

-أبو الصديق عمر متولي، وشوقي إسماعيل شحاتة (1983)، اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي، مكتبة وهبة، مصر.

-أحمد إسماعيل عبد الله الجبوري(2012)، تاريخ الأزمات الاقتصادية الإسلامية الأسباب والمعالجات- العصر العباسي أنموذجاً، مؤتمر الأزمات الاقتصادية المعاصرة، جامعة جرش، الأردن، 4 آذار.

-احمد بن صالح بن جمعان الغامدي(1992)، الآراء الاقتصادية للإمام المقريزي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

- أحمد النجار(1974)، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دار الفكر، بيروت.

-إيمان محمود عبد اللطيف(2011)، تاريخ الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، أطروحة دكتوراه، العراق، جامعة سانت كليمنتس.

-جمال بن دعاس(2007)، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر.

-تقي الدين أحمد بن علي المقريزي(1967)، النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود، تحقيق محمد السيد علي بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدرية، النجف.

- تقي الدين أحمد بن علي المقريزي(1422 هـ)، إغاثة الأمة بكشف الغمة، قام على نشره: الدكتور محمد زيادة

و جمال الدين الشيال، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثالثة.

-تيسير سليمان الرداوي وصالح حميد العلي(2012)، الأفكار الاقتصادية عند الدلجي في كتابه الفلاكة والمفلوكون، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلة علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 89، السنة 27.

-تيسير الرداوي(1981)، تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية، منشورات جامعة حلب.

- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني (1998)، النقود الإسلامية، كما ينبغي أن تكون، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، جدة، المجلد 10.

-عبد الجبار حمد عبيد السبهاني(2001)، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، الطبعة الأولى، عمان.

-نافذ الشوامرة (2012)، الكوارث الطبيعية وأثارها في بلاد الشام في العصر المملوكي 1250-1517، جامعة الخليل.

-لبيب شقير(1977)، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى.

-مصطفى العبد الله الكفري وصالح حميد العلي(2010)، علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية مقارناً بالاقتصاد الإسلامي، منشورات جامعة دمشق، كلية الشريعة.

- محمد سلامة جبر(1981)، أحكام النقود في الشريعة الإسلامية، شركة الشعاع للنشر، الكويت.

-صالح حميد العلي(2012)، معالم الاقتصاد الإسلامي، دمشق، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

-فكري أحمد نعمان (1985)، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار القلم، دبي.

- رفيق المصري(1981)، الإسلام والنقود، سلسلة مطبوعات جامعة الملك عبد العزيز، جدة .

-حمد حسين الزبيدي(1969)، العراق في العصر البويهي، التنظيمات السياسية والإدارية والاقتصادية 334 هـ - 447 هـ ، بغداد.

- R.BREALEY et S. MYERS, Principes de gestion financiere, Pearson Eduction, 7 edition,2003.

-C.D. ECHAUDEMAISOM, Dictionnaire d'Economie et de la sciences socials, Nathan, 1996.

المواقع الالكترونية

-http://www.habous.gov.ma

-http://www.marefa.org/index.php

-http://www.giem.info/article/details/ID/233

-http://www.giem.info

-http://www.darbabl.net